إشادات.. وبعض الانتقادات في مجلس الشعب

نواب يطلبون صرف تعويضات الأضرار ووزير الإدارة المحلية: الأولويات لإعادة المهجرين وتقديم الخدمات

| محمد منار حميجو

شدد العديد من نواب الشعب على ضرورة دعم الوحدات الإدارية ومعالجة المناطق العشوائية في المحافظات، وصرف تعويض الأضرار للمواطنين رغم عودة الكثير منهم لمناطقهم إضافة إلى أنهم انتقدوا لجنة السلامة والمخاطر في حلب التي لم تحرك ساكناً لمعالجة موضوع الأبنية التي انهارت والمهددة بالانهيار.

ورغم بعض الإشادات التي وجهها بعض الأعضاء لوزير الإدارة المحلية إلا أنها لم تخل من انتقادات في العديد من النقاط التي أثاروها وخصوصاً فيما يتعلق بالموضوع الخدمي، فأكد النائب عمر حمد أن عدداً كبيراً من المواطنين وخصوصاً في حلب عادوا إلى مناطقهم وقد تضررت أملاكهم ورفعت أسماؤهم ضمن جداول إلا أنه منذ فترة طويلة لم يصل أي جدول، مطالباً بالإسراع في تعويضهم.

وقال زميله نضال حميدي: هناك مناطق عادت إلى كنف الدولة وبالتالي لماذا لا يتم تعويض المواطنين حتى لو بنسبة ضئيلة أو إيجاد طريقة لتسهيل قروض ميسرة للمواطنين، وأيدت زميلته شيرين اليوسف موضوع أن يتم تعويض المواطنين الذين تعرضت أملاكهم للضرر.

وشدد النائب عدنان سليمان على ضرورة دعم مجالس مدينة القامشلي والحسكة بآليات النظافة مؤكداً ضرورة البت بالتعويضات للمتضررين ضمن القوائم الموجودة في الوزارة.

كما طالب العديد من النواب دعم الوحدات الإدارية وخصوصاً في المناطق المحررة، فشدد النائب خالد الدرويش على ضرورة دعم الوحدات الإدارية في ريف الرقة المحرر بالآليات وخصوصاً النظافة، إضافة إلى باصات النقل الداخلي والمبيدات نتيجة انتشار بعض الأمراض مثل اللشمانيا.

وأشاد زميله حسين حسون بإنجازات الوزارة التي وصلت نسبة التنفيذ فيها إلى أكثر من ٦٠ بالمئة، مشدداً بضرورة إيجاد حل لمشكلة التلوث البيئي والبؤر الساخنة وخصوصاً أنها تنعكس سلباً على حياة المواطنين، منوهاً بضرورة وضع إستراتيجية محددة لمعالجة مشكلة التلوث نظراً لنقص عدد الآليات الخاصة بنقل الأنقاض والقمامة.

ولفت النائب شحادة أبو حامد إلى موضوع تجمع مياه الأمطار في فصل الشتاء وسوء التصريف، مطالباً بإيجاد حلول لها، مشيراً إلى أن هناك العديد من الأرصفة في دمشق مشغولة من مصلحي السيارات وكأن منطقة حوش بلاس انتقلت إلى المدينة، داعياً إلى حل المشكلة وخصوصاً أن دمشق تحمل إرثاً طبياً.

وكشف زميله عارف الطويل أن هناك العديد من الشكاوى تأتي من المواطنين حول وجود العديد من المواطنين يمتلكون مقابر منذ سنوات ولم يدفن فيها أحد أي إنه لا توجد «شاهدة» عليها وتم وضع اليد من الجهة التابعة للمحافظة عليها، مؤكداً أن الفساد طال المقابر ومبالغ تدفع على جزأين للحصول على مقابر في المدينة إضافة إلى ارتفاع أسعارها ومن الممكن أن يصل بعضها إلى أسعار شقق سكنية، ومشدداً على ضرورة تخصيص موظف لتلقي الشكاوي. في محافظة دمشق والرد عليها خطياً.

وشدد النائب مجيب الرحمن الدندن على ضرورة إنارة مداخل مدن دمشق وطرطوس والمنطقة الجنوبية واتجاه طريق بيروت لكون المداخل تغرق في حالة ظلام دامس، وإعادة النظر في ارتفاع أسعار المقاسم الصناعية لتشجيع المشاريع الصناعية والاستثمارية، وتخصيص مبالغ للوزارات لتسهيل إجراءات الصرف المتعلقة بمشاريع إعادة الإعمار، معرباً عن تساؤله: لماذا رئيس لجان إعادة الأعمار يتمسك بآلية صرف المبالغ التي توزعها لجنة إعادة الأعمار رغم تخصيصها وفق القانون والأصول؟ ما يؤدي إلى التأخر في الكشوف.

ولفت النائب أحمد الكزبري إلى التحسن الملحوظ في خدمات محافظة دمشق داعياً إلى إيجاد حل لمشكلة الطرق والصرف الصحي في بعض الشوارع وخصوصاً في دمر وإيجاد حلول «للريكارات» لأن منها ما هو فوق مستوى سطح الأرض بـ٣٠ سم وأخرى تحت مستواها بـ٣٠ سم وهذا يؤدي إلى التسبب بالحوادث، مشدداً على ضرورة الاهتمام بسور حديقة تشرين ومحيطها وتشديد المخالفات المالية على المحال التجارية المخالفة إضافة إلى إلغاء تبعية المراكز الثقافية لوزارة الإدارة المحلية والحاقها بوزارة الثقافة.

ورأى النائب فواز الجوابرة أن أسعار المنازل في درعا أصبحت أغلى من باريس، داعياً إلى إصدار تعميم لتشكيل لجان لتوزيع المقاسم العقارية في المدينة وخصوصاً أن هناك مخططاً تنظيمياً قديماً للمدينة.

وأشار النائب خليل طعمة إلى إيجاد حل لمشكلة آلية عمل لجان الإقليمية للأبنية العمرانية وإدخال أراض إلى مخططات تنظيمية، واستثناءات بناء الأسطح من ٥ إلى ١٤ طابقاً واستثناء لبناء مخالف أو بناء للربح السريع، وإيجاد آلية لتنظيم عمل وزيادة الطوابق بوضع رسوم، ودخول الأرض إلى منطقة تنظيمية برسم بدل منفعة، مطالباً أيضاً بضرورة الاهتمام بالبيئة في خطة عمل الوزارة.

فهد أمين أكد على ضرورة إزالة مصادر الخطر في محافظة حلب مع إجراء مسح شامل لهذه الأماكن حفاظاً على السلامة العامة وإعادة تنظيم عمل لجنة السلامة وإيجاد حل لمشكلة النهر الذي يهدد الأراضي والبيوت الزراعية.

وأكد زميله آلان بكر أنه لا يعلم من هم أعضاء لجنة السلامة في حلب ، وقال متهكماً: إذا طلبنا تقريرهم حول الأبنية التي تهدمت أو المعرضة للهدم ليتبين أنه يجب سجن أهالي الضحايا! معرباً عن أمله في أن يكون الموضوع متابع من وزارة الإدارة المحلية وأن يكون هناك لجنة على اللجنة لبيان أسباب ما حدث لأنه من غير المقبول أن يكون هناك مبررات تفيد إن الأبنية سقطت نتيجة المياه لأنه لا يمكن أن نأتي بأبنية ضد المياه.

وشدد بكر على ضرورة رفع التعويضات لرجال الإطفاء لأنهم يقدمون عملاً جباراً وكبيراً، لافتاً إلى موضوع مراكز خدمة المواطن، ضارباً مثلاً أن هناك مركزاً قرب منزله لكن في الطابق الرابع وبالتالي أصبح يحتاج إلى خدمة إسعاف!

ولفت النائب وضاح مراد إلى ضرورة معالجة السكن العشوائي وخصوصاً في محافظة حماة، وأشار زميله محمد خير سريول إلى مشكلة القمامة وخصوصاً في المناطق المحررة وضرورة إيجاد حلول لإزالتها.

الوزير يرد

ورد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف على مداخلات الأعضاء، فيما يتعلق بالتعويضات الخاصة بالمتضررين حيث قال: سبق وتحدثنا أن الأولوية للبنى التحتية والخدمات لإعادة المهجرين لمناطقهم ما أثمر عن عودة حوالي ٥ ملايين مهجر بفضل تضحيات الجيش العربي السوري وعودة الخدمات.

وأضاف مخلوف: في الوزارة ٢٠٨ آلاف طلب أضرار خاصة في المرحلة الراهنة، تعويضاتها حوالي ٤١ مليار ليرة، علماً أن هناك مناطق لم يرفع فيها ولا طلب واحد، إضافة إلى أخرى مازالت خارج السيطرة، مؤكداً أن أصحاب الحقوق لن يخسروها.

وكشف مخلوف أنه تم تخصيص ١١٩ مليار ليرة في لجنة إعادة الإعمار العام الحالي تم توزيعه على المحافظات بشكل جلي وواضح.

وأوضح أن كتلة الوزارة المالية لا تتعدى ٣ مليارات يتم توزيعها على ١٤٤٤ وحدة إدارية، وبالتالي هم وزعوها كما ترون، مشيراً إلى أنه يتم توزيعها على المحافظات التي بدورها توزعها على المجالس فالعبرة في الموضوع أن المحافظة تضع أولويات للتوزيع.

وأضاف مخلوف: دعمنا للوحدات الإدارية لا يعني أن نكون بديل عنها في اتخاذ قراراتها، وبالتالي دعمنا لها أن نؤمن متطلبات عملها بشكل كامل، كاشفاً أن زيادة رواتب موظفيها ستضاف على كاهل الوحدات الإدارية ولن يكون لها إلا مواردها التي ينظمها القانون المالي، بينما كل موظفي الحكومة رواتبهم تغطى من الموازنة الجارية، وبالتالي كل ذلك مرتبط بتمكين الوحدات الإدارية مالياً.

وبما يتعلق بموضوع الأبنية في حلب أكد مخلوف أنه تم إجراء مسح في تلك المناطق فتبين أن هناك ٢٠ بالمئة من الأبنية عشوائية لذلك يتم حالياً العمل على حل المشكلة من جذورها عن طريق التطوير العقاري.

وفي بداية الجلسة قدم مخلوف عرضاً لأداء وزارته، ففي مجال تطوير الهيكل التنظيمي قامت الوزارة بتطبيق المرحلة الأولى من مشروع الإصلاح الإداري للوصول إلى هيكلية مناسبة لعمل الوزارة وبما ينعكس على تطوير كل الهيكليات بشكل كامل وكان الهدف الأهم لرؤية عمل الوزارة هو تمكين الوحدات الإدارية وإعادة النظر بالاستثمارات من خلال ١٨ ألف عقد استثمار موجود على سائر الوحدات الإدارية تمت معالجة ١٠ آلاف عقد منها ما أثمر عن ٥ مليارات ليرة.

وكشف مخلوف أنه حالياً توجد معالجات بالتنسيق الكامل مع وزارة العدل لتكون ضمن إطار القانون للحصول على حقوق الوحدات الإدارية والحفاظ على حقوق الغير، إضافة للبحث عن استثمارات جديدة.

وفيما يتعلق بتنمية الكوادر البشرية أكد مخلوف أنه يوجد معاناة في هذا الخصوص، كاشفاً أنه وصل عدد المتدربين إلى ٢١٨٠٠، وفي هذا العام ١٢٦٠٠ متدرباً بما يواكب خطة عمل الوزارة، كما التزمت الوزارة في وقت سابق بالتحضير لدورة انتخابية وهذا ما تم بالفعل وأثمر عن وجود مجالس جديدة.

أما في مجال التنمية المحلية أكد مخلوف أن الوزارة تتابع تنفيذ برنامج «مشروعي» بالتعاون الأمانة السورية للتنمية، لافتاً إلى أن عدد المستفيدين منه وصل إلى ٧٣٦٢٣ في كل المحافظات إضافة لدعم تنفيذ مشاريع تنمية محلية بالإضافة للعمل الخدمي للوحدات الإدارية والاهتمام بشؤون الشهداء والمشاركة بمشروع «جريح وطن».

وأكد مخلوف أنه تتم معالجة مناطق السكن العشوائي بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان وإحداث مناطق للتطوير العقاري وتحضير دفاتر للشروط لإعلانها بالتزامن مع تعديل قانون التطوير العقاري.

وأشار مخلوف إلى مسألة النقل الداخلي بأن هناك ٢٠٠ باص جديد تم استيرادها، وخصوصاً أن الحكومة خصصت ٢٥ مليار ليرة لتطوير هذا القطاع، إضافة إلى السماح للقطاع الخاص باستيراد ألفي ميكرو باص في المحافظات سيتم وضع خطة لخطوطها.

وأشار مخلوف إلى أتمتة عمل المصالح العقارية فتمت أتمتة ٣٢٠ ألف صحيفة و١٦ مليون وثيقة، مضيفاً: التركيز حالياً ينصب على إعادة فتح مكاتب السجلات العقارية في المناطق المحررة وإعادة تكوين الصحيفة العقارية كما في حلب وريف دمشق وقريباً في حمص ودير الزور.

مخلوف:

٧٣ ألف استفادوا من برنامج «مشروعي»

السماح للقطاع الخاص باستيراد ألفي ميكروباص

الطويل:

مقابر يبلغ سعرها ثمن شقة سكنية

كزبري:

تحسن في خدمات دمشق واقتراح بتبعية المراكز الثقافية «للثقافة» وليس للإدارة المحلية

بكر:

لجنة السلامة في حلب بحاجة لرقابة

محافظ دمشق يلغي تراخيص لنقل المازوت ولبيع الغاز بسبب الاتجار

قصيباتي: إغلاق محال صاغة لعدم تداول فواتير ولعدم دمغ الذهب

| محمود الصالح

كشف عضو مجلس محافظة دمشق والمكلف المشاركة في دوريات مراقبة الأسواق يوسف قصيباتي أن محافظ دمشق عادل العلبي أصدر عدة قرارات ألغى بموجبها رخصة موزع مازوت وحجز الصهريج وذلك لشرائه /١٠/ بطاقات تكامل من المواطنين وبيعها في السوق السوداء، إضافة لحرمان اثنين من متعهدي توزيع الغاز من التزود بالمادة لمدة ثلاثة أشهر لمخالفتهم عدم الإعلان عن أسعار الغاز المنزلي والصناعي وبيع الغاز بغير المكان المخصص له والامتناع عن بيعه، كما تم حجز سيارة محملة بأكياس الطحين تقوم بالاتجار بمادة الدقيق التمويني المدعوم.

وأكد قصيباتي أن اللجان التي شكلها المحافظ من مجلس محافظة دمشق مستمرة في عملها في مراقبة الأسعار وقمع أي مخالفة بالتعاون مع دوريات التموين المرافقة لهذه اللجان، وفي هذا الإطار أصدر المحافظ قرارات إغلاق بحق عدد من محال بيع الجملة والمفرق ضمن مدينة دمشق، لمخالفتها الشروط الصحية والبيع بسعر زائد منها إغلاق منشأة لتوزيع الأجبان بالجملة لمدة شهر في شارع بغداد بسبب الغش وتزوير ماركات مختلفة لمادة الجبنة القشقوان.

كما تم إغلاق محلات أجبان وألبان في سوق الهال القديم وسنتر في نهر عيشة لمخالفة المواصفات أيضاً، إضافة لإغلاق مؤسسة تجارية في البزورية لمدة عشرة أيام لبيعها الشاي بسعر زائد وأخرى لعدم تقديم بيانات تكلفة مادة الأرز، وثالثة لتوزيع المساحيق الغذائية بالجملة لوضعها بطاقة مواصفات على شكل لصاقة قابلة للإزالة على منتجاته، وشركة استيراد شامبو ومنظفات في منطقة المزرعة لعدم تقديم بيانات تكلفة.

إضافة لإغلاق محامص في (الميدان جزماتية – حي الشاغور– سوق مدحت باشا– الطبالة – قبر عاتكة) بسبب البيع بسعر زائد ووجود غش في البضائع المعروضة.

وأشار إلى قيام الدوريات التموينية والشؤون الصحية في المحافظة بإغلاق عدد من البقاليات والمحلات المختلفة بدمشق (مساكن برزة– الدحاديل– باب سريجة– البرامكة– نهر عيشة القزازين– دمر الشرقية– العدوي– شارع بغداد– كفرسوسة– خلف القصر العدلي– الزاهرة القديمة– الدويلعة) وذلك بمخالفات البيع بسعر زائد وحيازة مواد منتهية الصلاحية ومواد مجهولة المصدر ومخالفة المواصفات وعدم إبراز فواتير شراء.

وفي مساكن برزة تم إغلاق مخبز سياحي وفي القصاع أغلق مخبز كعك وصمون للبيع بسعر زائد وبسبب وجود الحشرات في مادة الكعك ومحل معجنات وتم إغلاق مخبز في القصور، وفي مشروع دمر لتقاضي سعر زائد.

ونتيجة متابعة محلات بيع اللحوم تم إغلاق عدد منها بسبب بيع اللحم المفروم مسبقاً في (باب سريجة– العباسيين– المرجة – الطبالة– ركن الدين– شارع الملك فيصل) .

كما تم إغلاق عدد من مطاعم بيع الفلافل في البرامكة للبيع بسعر زائد وحيازة خبز تمويني ومخلل مخالف للمواصفات ومحلات بيع الفروج والشاورما في باب مصلى ودوار المواساة وكفرسوسة ومشروع دمر للبيع بسعر زائد ومحل لبيع الفروج النيئ لفرمه اللحم بشكل مسبق وحيازة نتر الفروج.

وكان من بين الإغلاقات محلات الصاغة في الحريقة والقصاع وساحة عرنوس وساحة جورج خوري وذلك لعدم إبراز فواتير شراء لمواد مجهولة المصدر (عدم وجود دمغة جمعية الصاغة).

لحلب ودمشق الكميات الأكبر بمخصصات التدفئة وريف دمشق ثالثاً

| عبد المنعم مسعود

بلغت مخصصات وزارة النفط للتدفئة خلال الشهر الحالي ٤ ملايين و٥١٢ ألف لتر يومياً وجاءت دمشق أولاً من حيث المخصصات بـ٩٣٦ ألف لتر يومياً تلتها حلب بـ٦٠٠ ألف لتر ومن ثم ريف دمشق بـ٥٧٦ ألف لتر.

وجاءت محافظة حمص رابعاً بـ٤٨٠ ألف لتر تلتها حماة بـ٤٥٦ ألف لتر يليها اللاذقية وطرطوس بـ٣٣٦ ألف لتر لكل محافظة ثم درعا بـ٣١٢ ألف لتر ومن ثم السويداء بـ٢٨٨ ألف لتر وتلتها القنيطرة بـ٦٠ ألف لتر وتلتها كل من الرقة ودير الزور بكمية ٤٨ ألف لتراً لكل محافظة وحلت تجمعات النازحين بريف دمشق أخير بـ٣٦ ألف لتر للتدفئة.

ووفقاً لما جاء في كتاب وزارة النفط الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه الذي يفصل عدد طلبات مادتي المازوت والبنزين المخصصة لكل محافظة خلال هذا الشهر فإن الوزارة تستهدف تدفئة نحو ٤٠٤٤٠عائلة يومياً وحلت محافظة حلب بالمرتبة الأولى بعدد ٦ آلاف عائلة يومياً وريف دمشق ثانياً بـ٥٧٦٠ عائلة ودمشق ثالثاً بـ٤٦٨٠ عائلة وتلتها حمص بـ٤٨٠٠ عائلة ومن ثم حماة بـ٤٥٦٠ عائلة وتلتها كل من اللاذقية وطرطوس بـ٣٣٦٠ عائلة لكل محافظة.

وجاءت محافظة درعا ثامناً بـ٣١٢٠ عائلة وتلتها السويداء ٢٨٨٠ عائلة وتلتها كل من الرقة ودير الزور بـ٤٨٠ عائلة لكل محافظة على حدة وجاءت القنيطرة قبل الأخير بـ٦٠٠ عائلة في حين حلت تجمعات النازحين في ريف دمشق أخيراً بـ٣٦٠ عائلة مستهدفة لإيصال مازوت التدفئة لها.

ولوحظ من خلال الجدول انخفاض مخصصات محافظة ريف دمشق بنحو ٢٤ ألف لتر يومياً كما لوحظ تخصيص كل محافظة من محافظات القطر بـ٢٤ ألف لتر فقط من مادة المازوت يومياً ماعدا محافظتي الرقة والقنيطرة اللتين تم تخصيصهما بـ١٢ ألف لتر فقط لكل محافظة على حدة.

وخصصت أغلب المحافظات بـ١٢ ألف لتر يومياً للأغراض التجارية والصناعية ماعدا محافظات دمشق وريفها وحمص وحلب التي خصصت بـ٢٤ ألف لتر لكل محافظة بشكل يومي على حين لم يتم تخصيص محافظات الرقة ودير الزور والقنيطرة بأي كميات لهذا الغرض.

وبلغ إجمالي الكميات المخصصة من مادة المازوت لمحافظة دمشق ١ مليون و٦٥٦ ألف لتراً ولريف دمشق ١ مليون و٢٢٤ ألف لتر ولمحافظة حلب ١ مليون و٥٦ ألف لتر وحمص بـ٨٧٦ ألف لتر وحماة بـ٨١٦ ألف لتر وطرطوس بـ٧٦٨ ألف لتر واللاذقية بـ٦٩٦ ألف لتر والسويداء بـ٤٥٦ ألف لتراً ودير الزور بـ١٥٦ ألف لتر القنيطرة بـ١٤٤ ألف لتر والرقة ٩٦ ألف لتر فقط.

وبلغ إجمالي الكميات المخصصة من مادة البنزين لكل محافظات القطر ٤ ملايين و٤٢٨ ألف لتر منها ١ مليون و١٠٤ ألف لتراً يومياً لمحافظة دمشق خصصت محطات محروقات ١٦٨ ألف لتر يومياً وخصصت محافظة ريف دمشق بـ٦٠٠ ألف لتر والقنيطرة بـ٣٦ ألف لتر ودرعا ١٢٠ ألف لتر والسويداء بـ١٩٢ ألف لتر وحمص ٤٣٢ ألف لتر ولمحافظة حماة مثلها.

وبلغت مخصصات محافظة حلب ٤٣٢ ألف لتر وطرطوس ٥٤٠ ألف لتر واللاذقية ٦٧٢ ألف لتر ودير الزور ٣٦ ألف لتر والرقة ٢٤ ألف لتر.

القبض على تجار ومتعاطي ومروجي مخدرات في طرطوس

| طرطوس- الوطن

نتيجة المتابعة والتحري الدقيق تمكنت الجهات المعنية منتصف الشهر الفائت من إلقاء القبض على المطلوب (م أ) وشقيقه (ع أ) في بلدة الشيخ سعد قرب مدينة طرطوس بجرم تجارة وتعاطي وترويج المخدرات وبحق كل منهما نحو عشرين إذاعة بحث وتم مصادرة بارودة حربية وبارودة صيد وذخيرة كما تم التحقيق معهما واعترفا بما نسب إليهما وسيتم تقديمهما للقضاء لينالا جزاءهما العادل.

وذكر مصدر موثوق في فرع المخدرات لـ«الوطن» أنه تم أيضاً إلقاء القبض في مدينة طرطوس على (م س) و(م ح) و(ح س) بجرم حيازة وتعاطي المخدرات ومصادرة ٢٧ حبة كبتاغون وبالتحقيق معهم اعترفوا بتعاطي وترويج المخدرات ومصدرها لبنان وتم تقديمهم للقضاء.

كما تم إلقاء القبض على (ص س) في مدينة طرطوس أيضاً ومصادرة مسدس حربي معه وهذا الشخص بحقه ١٣ إذاعة بحث ١٠ منها بجرم تعاطي وترويج المخدرات وواحدة بجرم تشكيل عصابة خطف وسلب وقتل وبالتحقيق معه اعترف بترويج وتعاطي المخدرات ومصدرها مدينة حلب.

وأكد المصدر أنه في نهاية الأسبوع الأول من هذا الشهر تم إلقاء القبض على (ر ع) و(ع ق) و(ج خ) في حي راس الشغري بمدينة طرطوس وتمت مصادرة مسدس حربي وسيف حديدي على شكل «شنتيانة» ومصادرة ١٦ حبة دوائية مخدرة مبيناً أن (ر ع)بحقه تسع اذاعات بحث خمس منها بجرم تعاطي وترويج المخدرات وواحدة بجرم حيازة سيارة مسروقة وأخرى بجرم سياقة سيارة تحتوي على مذخرات حربية وأجهزة اتصال ومقاتل فار مع سلاحه وبالتحقيق معهم اعترفوا بترويج وتعاطي المخدرات.

المحكمة العقارية في السويداء بناء متهالك ومتصدع!

| السويداء- عبير صيموعة

يعاني مبنى المحكمة العقارية في السويداء من القدم والتصدع في جدرانه والتهالك في أساسته، فضلاً عن افتقاده إلى أهم مقومات العمل القضائي المطلوبة ضمنه ومنها عدم وجود قاعة انتظار أو حتى قاعة محاكمة إذ تتم عمليات فصل النزاعات العقارية ضمن مكاتب القضاة العقاريين أنفسهم والتي لا تليق بأن تكون غرف لقضاة نظراً لما تعانيه جدرانها من تشقق، ولافتقادها للطلاء أو حتى لمولدة عند انقطاع التيار الكهربائي.

هذا عدا افتقاد المحكمة إلى التقنيات الحديثة مثل الكمبيوترات أو شبكة الانترنت وغيرها من الوسائل التي تعتمد الحداثة، ولعل الإشكالية الأكبر تكمن بوجود مكاتب القضاة في الطوابق العليا للبناء المتهالك، الأمر الذي انعكس على مراجعي المحكمة وخاصة أن معظمهم من كبار السن ممن التقتهم «الوطن» ضمن ذلك البناء ونقلوا شكواهم من صعوبة صعود الأدراج القديمة للمبنى الذي يعود تاريخ استئجاره إلى ستينيات القرن الماضي مطالبين بإيصال مطالبهم إلى دائرة المصالح العقارية في السويداء والتي تتبع لها المحكمة العقارية، مشيرين إلى معاناتهم بوجود المحكمة في جهة ودائرة المساحة والسجل العقاري بجهة أخرى.

مدير المصالح العقارية في السويداء جهاد الحلبي أكد لـ«الوطن» أن الإشكالية برمتها تكمن بإنهاء الأعمال في مبنى المصالح العقارية الجديد ووضعه في الخدمة حيث تم تخصيص الطابق الأرضي في المبنى للمحكمة العقارية موضحاً أنه تم إعداد كشف تقديري لاستكمال الأعمال قدرت قيمته بنحو ٢٦٥ مليون ليرة، مؤكداً أن هذا الكشف تم بناء على موافقة وزارة الإدارة المحلية والبيئة التي تتبع لها إدارياً دائرة المصالح العقارية وأشار الحلبي إلى أنه تمت مخاطبة المديرية بالسويداء من الإدارة العامة بغية تنظيم ملحق عقد وتصديقه أصولاً، إلا أنه نظراً إلى وجود تقرير تفتيشي صادر عن فرع الهيئة للرقابة والتفتيش بالسويداء تمت مخاطبة فرع الهيئة لتبيان إذا كان من الممكن تنظيم هذا الملحق ليأتي الجواب من رئاسة الهيئة بدمشق في الشهر الخامس من العام الحالي متضمناً أنه لا يوجد مقترحات في التقرير تعوق إجراء التعاقد على ملحق العقد وبناء على ذلك تمت مخاطبة الإدارة العامة للمصالح العقارية بدمشق لرصد اعتماد مالي لمتابعة العمل.